

Distr.: General
25 November 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠
١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من
أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة
للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج
الأغذية العالمي

تقرير مقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم
المتحدة للسكان

موجز

يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرارات الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ و ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢
بشأن الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من
أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يحيله إلى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	تمويل الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي	٣
ثالثا -	إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وتحقيق فعالية التنمية	٥
رابعا -	تحسين عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي	١٥
خامسا -	المتابعة	١٩
سادسا -	التوصية	٢٠

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وهو يلي التقارير السابقة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يُقرأ بالاقتران مع التقريرين السنويين المقدمين من مدير البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق السكان إلى المجلس التنفيذي. فهذان التقريران يقدمان تحليلاً لإنجازات البرامج مقابل النتائج الرئيسية للخطتين الاستراتيجيتين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، إلى جانب الأدلة الإحصائية على نتائج البرامج، والاستراتيجيات الشاملة لمختلف القطاعات، ومؤشرات الأداء على صعيدي الإدارة والعمليات.

٢ - ويقدم هذا التقرير استجابةً أيضاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣/٢٠٠٩ الذي طلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ما يلي: (أ) أن يدرجا في التقارير التي يقدمانها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً تقييماً وتحليلاً، يكون ذا طابع نوعي إلى درجة أكبر، لما تحقق من نتائج وما أحرز من تقدم وما جوبه من صعوبات، إلى جانب الدروس المستفادة، (ب) وأن يتقيّدا بالهيكل الذي وضعته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ وأن يدرجا توصيات لمواصلة تحسين تنفيذ هذا الهيكل. ويعكس هذا التقرير المشاورات التي جرت بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتعكس جميع أقسام هذا التقرير الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

ثانياً - تمويل الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٣ - بلغ مجموع المساهمات التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به ٥,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨. وبلغ حجم المساهمات في الموارد العادية (الرئيسية) ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ بالقيم الاسمية. ومع أن هذا المبلغ أدنى قليلاً من مبلغ الـ ١,١٢ بليون دولار الذي تم بلوغه في عام ٢٠٠٧، فإنه يحقق أول هدف سنوي للموارد العادية في خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2007/43/Rev.1). وقد بلغ مجموع حجم المساهمة في الموارد العادية مستوى عام ٢٠٠٧ تقريباً بسبب الزيادات في حجم المساهمات المقدمة من بعض الجهات المانحة بالقيم الاسمية للعمليات المحلية، وجني مكاسب من أسعار الصرف، وسداد الدول الأعضاء لتعهداتها المالية بالكامل.

٤ - وتشير الإسقاطات إلى أن حجم المساهمة في الموارد العادية سينخفض بمقدار حوالي بليون دولار واحد في عام ٢٠٠٩، رهنا بتقلبات أسعار الصرف، وأنه لن يتسنّ التنبؤ به لعام ٢٠١٠.

٥ - وبلغ حجم المساهمات في الموارد الأخرى (غير الرئيسية) المقدّمة إلى البرنامج الإنمائي ٤,١٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨، مقابل ٣,٩٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. أمّا الموارد المحلية الواردة عن طريق البرنامج الإنمائي من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وغيرها من الشركاء المحليين دعماً للتنمية الوطنية في هذه البلدان، فقد انخفض حجمها من ١,١٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٩٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، وهو ما كان متوقعاً في خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية. ويشير مستوى الموارد الأخرى المعهودة إلى البرنامج الإنمائي إلى أن البرنامج مستمر في دعم الحكومات في الحصول على مختلف أنواع التمويل وتوجيه هذه الأموال وإدارتها وفقاً لأولوياتها الوطنية.

٦ - وتمثل الموارد الأخرى عنصراً هاماً يكمل قاعدة موارد البرنامج الإنمائي العادية (غير المخصّصة). غير أن نسبة المساهمات العادية إلى المساهمات الأخرى قد بقيت عند ٤:١ في عام ٢٠٠٨. ووفقاً للموضّح في إطار الموارد المتكامل لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية، فإن البرنامج الإنمائي يسعى إلى تحقيق التوازن في النسبة بين الموارد العادية والموارد الأخرى وإلى تأمين قاعدة من الموارد العادية تكون ذات حجم واف ومستوى ثابت ويمكن التنبؤ بها.

٧ - وفي عام ٢٠٠٨، تألفت قاعدة مانحي صندوق السكان من ١٧٦ حكومة مانحة، مقابل ١٨٢ في عام ٢٠٠٧. وكانت أكبر خمسة بلدان مانحة هي هولندا والسويد والدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة. وبلغ الإيراد المتأتّي من المساهمات العادية ٤٢٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، بزيادة مقدارها ٩,٨ ملايين دولار (٢,٣ في المائة) عن عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن تصل المساهمات العادية إلى ٤٥٨ مليون دولار، بزيادة مقدارها ٢٩,٢ مليون دولار (٦,٨ في المائة) عن عام ٢٠٠٨. ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى زيادة قيمة التعهّدات بالعملة الوطنية من بلدان منها السويد والصين وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة ونيوزيلندا واليابان، إلى جانب عودة الولايات المتحدة الأمريكية مجدّداً إلى صفوف البلدان المقدّمة للتمويل.

٨ - وتشمل الموارد الأخرى موارد المشاركة في التمويل، وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وخدمات الشراء. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ مجموع إيرادات صندوق السكان من الموارد الأخرى مبلغاً قدره ٣٧٥,٨ دولار يتألّف من مساهمات بقيمة ٣٦٦,١ مليون دولار وإيرادات أخرى، شاملة إيرادات الفوائد، بقيمة ٩,٧ ملايين دولار.

ثالثاً - إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وتحقيق فعالية التنمية

٩ - تعرّف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنمية القدرات بأنها 'العملية التي يطلق في سياقها الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل العنان للقدرات، ويقومون بتعزيزها وخلقها وتكييفها وصونها على مدى الزمن'. وتنمية القدرات هي القوة الدافعة الرئيسية لبرامج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان التي تعزز الشراكات الاستراتيجية لإجراء البحوث وإيجاد الحلول في مجال تنمية القدرات. ويوفر كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان الموارد التقنية والخبرات من داخل وخارج منظمته لمساندة المساعي الوطنية لتنمية القدرات.

١٠ - وقد شهد العالم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ انخفاضاً في نموّ الاقتصاد وحدثت انهيارات في مؤسسات مالية كبرى. وقد أدّى هذا إلى تفاقم المشاكل التي تهدّد التنمية، بما فيها تغير المناخ ومشكلة الطاقة وعدم كفاية المواد الغذائية وتفشّي الأوبئة على مستوى العالم. ولم يكن التقدم المحرز على صعيد التعاون الإنمائي كافياً لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في جميع البلدان.

١١ - وكان معدّل النمو في المساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء مساعدات تخفيف أعباء الديون، أقل من نصف المعدّل المطلوب لبلوغ هدف غلينغلز المتمثل في إيصال حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٥٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر قمة غلينغلز لمجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٥. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية التوصل إلى توافق آراء عالمي بخصوص إجراءات التصدي للأزمة، وتم ترتيب الإجراءات المطلوبة حسب الأولوية، وتحديد دور للأمم المتحدة في التخفيف من وطأة الأزمة.

١٢ - ونتيجة للتحسينات التي أجريت في أنشطة إدارة المالية العامة والمشتريات، أخذت في الازدياد قدرات البلدان المستفيدة من البرامج على التصدي للأزمة الاقتصادية وتنسيق المعونات وإدارتها. غير أنه لا تزال هناك فجوات في مجالات التحليل ووضع السياسات والتخطيط الاستراتيجي والتقييم. ووفقاً للفقرات من ٣٥ إلى ٤٧ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، زاد البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من الدعم الموجه لتنمية القدرات الوطنية، وخاصة على الصعيد دون الوطني. وقد تركّز هذا الدعم على: (أ) تنمية قدرات المؤسسات الوطنية؛ (ب) واتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وتصميم النظم المالية والإبلاغية.

١٣ - وبناء على ذلك، فإن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، ومعهما شركاء الأمم المتحدة وجهات أخرى شريكة في التنمية، قد تمكّنوا من الإسهام في المبادرات التالية المتخذة أمثلة للمبادرات الناجحة في مجال بناء القدرات.

تنمية قدرات المؤسسات الوطنية

١٤ - قام البرنامج الإنمائي بتعزيز قدرات الحكومات في مجال وضع السياسات والمبادئ التوجيهية العملية بشأن كيفية تقاسم الحكومات المحلية والقطاع الخاص مسؤوليات تقديم الخدمات العامة على الصعيد البلدي. وقام صندوق السكان بتعزيز القدرات الوطنية في مجال إجراء تعدادات السكان والاستقصاءات واستخدام البيانات الناتجة عنها ونشرها في جولة عام ٢٠١٠ للتعدادات. ومن خلال البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية التابع لصندوق السكان، قام الصندوق بتعزيز القدرات الوطنية في مجالي تنظيم الأسرة وخفض معدلات الوفيات النفاسية.

١٥ - وقد تمخضت مبادرات البرنامج الإنمائي لبناء القدرات المؤسسية عن برامج انصبّ تركيزها على المؤسسات التي تشكل ركائز أساسية - وهي مؤسسات لا تنحصر الفوائد التي تُجنى من تعزيزها في تمكينها من الاضطلاع بولاياتها، بل إنها تعزز أيضا المؤسسات الشريكة. فعلى سبيل المثال، يساعد البرنامج الإنمائي حكومة أفغانستان على إعادة بناء المؤسسات من خلال برامج المشورة والتوجيه التي تقدّم لموظفي الخدمة المدنية، بما فيها تلك التي تتناول مجال إقامة العدل. وفي أوروبا الشرقية، يساعد البرنامج الإنمائي الحكومات على إقامة مؤسسات حديثة وفعالة استعدادا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

١٦ - ومن المبادرات الأخرى مبادرة من نوع 'اكتساب العقول' تهدف إلى تسهيل عودة المهارات، ومبادرة لتصميم استراتيجية عشرية لبناء القدرات الوطنية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يقيم البرنامج الإنمائي شراكة مع مؤسسة مدخل التنمية (Development Gateway) لاستحداث نظام لإدارة معلومات المعونات على الإنترنت لتتبع المساعدات الإنمائية الرسمية وربطها بالنتائج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وأنشأ صندوق السكان أول شبكة عالمية مشتركة بين الأديان معنية بالسكان والتنمية، وهي تضم أكثر من ٤٠٠ منظمة. وتتيح هذه الشبكة للمنظمات الشريكة الاستعانة بالخبرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة في تصميم وتطوير التدخلات البرنامجية.

١٨ - ولكفالة تحقّق الاستفادة لمبادرات تنمية القدرات، يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بتسهيل التعاون وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان أوروبا الشرقية. ويقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بإقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية والوطنية ويستعينان بمنابر تبادل المعارف ودوائر الممارسة (شبكات من خبراء التنمية

ذوي الاهتمام المشترك. بمجال معيّن) لإجراء تقييمات للقدرات وإسداء المشورة السياساتية وتقديم الدعم للبرامج.

١٩ - وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، قام كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بإقامة أو تعزيز شراكات مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وجامعة الأمم المتحدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية، ضمن جهات أخرى. وهذه الشراكات ضرورية لتعزيز مبادرات تنمية القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتعزيز دوائر الممارسة في مجالات التركيز التي تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتسهّل على البلدان الشريكة المشاركة في منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - ويضطلع كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بعمل يغطي قطاعات عدّة للتصدي لمسائل من قبيل تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تنمية القدرات الوطنية. وفي حالات ما بعد انتهاء الأزمات وحالات الانتعاش منها، تعزّز الشراكات قدرات البلدان على إدارة المعونات بدعمها إقامة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية المكتفية ذاتيا.

النهج المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٢١ - في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وضعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج إطار عمل لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية. وصاغت اللجنة بوضوح تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمة من أجل اتخاذ إجراءات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق تلك المبادرات في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتشجع هذه المبادرات منظمات الأمم المتحدة على توحيد مواردها وإتاحتها للأفرقة القطرية من أجل مساعدة الحكومات في تقييم الاحتياجات الوطنية وتبليتها في المجالات التالية: (أ) زيادة التمويل للفئات الأكثر ضعفا؛ (ب) والأمن الغذائي؛ (ج) والتجارة؛ (د) ومبادرة الاقتصاد "الأخضر"؛ (هـ) والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل؛ (ز) والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (ح) والاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي؛ (ط) والتكنولوجيا والابتكار؛ (ي) والرصد والتحليل.

٢٢ - وتوفر المبادرات استجابة مشتركة من جانب الأمم المتحدة للاحتياجات القطرية الفورية والقصور في القدرات وتوحيد الدعم لكي يتسنى لأقل البلدان نمواً، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان الأخرى التي لديها شريحة وساعة من الفئات السكانية الضعيفة، الحصول على المساعدة الفورية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، طلب رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية،

وكفالة مشاركة الحكومات والقيادات، وتطبيق توجيهات برنامجية جديدة، وتغيير مواقع تدخلات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٢٣ - وقدم الأمين العام التقرير الأول عن نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف، بعنوان "أصوات الضعفاء: الأزمة الاقتصادية منذ بدايتها وحتى الآن"، إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وإلى قمة مجموعة الـ ٢٠ المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة تطوير المبادرة المشتركة بين الوكالات.

٢٤ - وتحتل تنمية القدرات مكانة بارزة في التوجيه المقدم إلى البرامج القطرية وفي التنقيح الجاري للمبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتعكس هذه الأطر نهجا لتنمية القدرات يدعم الخطط الوطنية ويشمل التجربة المكتسبة من فريق الأمم المتحدة القطري بكامله ومن وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها غير المقيمة.

٢٥ - ولمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وهي تعمل على دمج تنمية القدرات في أطر عملها وبرامجها للمساعدة الإنمائية، أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية موجزا فنيا عن بناء القدرات ووضعت منهجية لتقييم القدرات. ويتوافر أيضا نموذج تعليمي منقح على الإنترنت من خلال كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وأدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئ تنمية القدرات في التحليلات التي تجرى على الصعيد القطري وفي أطر الرصد والتقييم.

تصميم مبادرات تنمية القدرات وقياسها والإبلاغ عنها

٢٦ - تواجه منظومة الأمم المتحدة تحديا يتمثل في تصميم مبادرات تنمية القدرات وفي رصد النجاحات المحرزة في تنمية القدرات والتحديات المصادفة والدروس المستفادة والثغرات القائمة، والإبلاغ عنها. والدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الأفرقة القطرية لمساعدتها في صياغة واستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تطبقها هذه الأفرقة، يشمل عملية منهجية للتقييم على أساس القدرات، وإطارا للنتائج والرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٧ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنشأ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف فريقا عاملا إقليميا معنيا بتنمية القدرات، يقدم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. وشُرع في تنفيذ مبادرات مماثلة في أمريكا اللاتينية والجنوب الأفريقي.

وتساعد هذه المبادرات على بناء الموارد الإقليمية للأفرقة القطرية لتمكينها من وضع نُهج مشتركة لتصميم البرامج وقياس النتائج والإبلاغ عنها.

٢٨ - وتبرز الدروس قيمة الاستجابة المشتركة بين الوكالات لطلبات البلدان، وضرورة تحسين عمليات التبادل بين الأقاليم، وتجميع المساعي الناجحة في بناء القدرات، وتحديد الثغرات في القدرات. ويجب على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أيضا استعراض مدى اتساق برامجهما، واستعراض نقاط الضعف والقوة في الدعم الذي يقدمانه لسياسات بناء القدرات.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٢٩ - توفر الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل ثلاث سنوات واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي لجنة فرعية تابعة للجمعية العامة، التوجيه في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويقدم تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/64/321) أمثلة للحلول التي تضعها بلدان الجنوب للتحديات الإنمائية، التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ - وستقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يقعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في نيروبي بكينيا، توجيهها في مجال تعزيز التعاون والمبادرات فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٠ وما بعده. وتعمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالتعاون مع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بتغير المناخ، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية، على وضع إطار عمل مشترك بين الوكالات للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مواجهة التحديات الناشئة عن الأمن الغذائي وتغير المناخ والفيروس/الإيدز.

٣١ - واضطلع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بأدوار هامة في العمل مع الحكومات الوطنية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (التعاون الإنمائي الذي يضم بلدين أو أكثر من البلدان النامية، بدعم من بلد مانح من الشمال أو من منظمة دولية) هما امتداد لأبعاد التعاون الإنمائي الدولي. ويؤديان دورا تكميليا

للمعونة التقليدية والثنائية. وتؤتي العلاقات فيما بين بلدان الجنوب أكلها في شكل تعاون معزز على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود.

٣٢ - ومن بين المسائل الرئيسية التي انبثقت عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مسائل ذات نطاق عالمي وعابر للحدود الوطنية. وتعمل البلدان النامية على توطيد وتعزيز التعاون الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للاتجاهات العالمية من قبيل زيادة الضعف في مواجهة الأسواق المتقلبة مالياً، والمعدلات السريعة للحضرنة، وانتشار الأوبئة، وتدهور الأمن الغذائي.

٣٣ - ويعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مع الحكومة مباشرة لتحديد الصلات فيما بين بلدان الجنوب. وقد اتخذ عدد من البلدان النامية الآن تدابير لإدراج نُهج بلدان الجنوب في خططها الإنمائية الوطنية.

٣٤ - وتفيد المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي بحدوث زيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات الممارسة. وعرض المعرض العالمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي بدأت في عام ٢٠٠٨ الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أكثر من ٦٠ ممارسة من أفضل الممارسات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعم صندوق السكان ١٨٩ مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٨. وشملت هذه المبادرات الشراكات فيما بين بلدان الجنوب في المجالات التالية: جراحة الناسور، وإدارة التعدادات السكانية، وعمليات المسح السكاني، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء، والعنف الجنساني، واستخدام برامجيات قواعد البيانات، والتدريب، وتنوعية السكان بالقضايا الإنمائية، وتعميم المنظور الجنساني.

المساعدة التقنية

٣٥ - يقدم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان المساعدة على المستوى القطري فيما يتعلق بعمليات تقييم الاحتياجات، وتقديم ورقات الموقف، والعروض، وإجراء مناقشات على الصعيد الوطني مع الوزارات، وأعضاء المجالس التشريعية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. ويسر صندوق السكان تقديم المساعدة التقنية على يد خبراء من البلدان النامية، وتعليم الأقران وتدريبهم في مراكز الخبرة في الجنوب في مجالات تعميم المنظور الجنساني، والفيروس/الإيدز، وجراحة الناسور وعلاجه، وفعالية المعونة. ونفذت هذه المبادرات في بنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والنيجر. وعلى الصعيد الإقليمي، يسعى نهج صندوق السكان في تقديم المساعدة التقنية إلى تعزيز شبكات المؤسسات من أجل دعم تنمية القدرات الوطنية.

٣٦ - ومن الأمثلة الأخرى على المساعدة التقنية جولات التثقيف المتعددة البلدان التي يقوم بها البرنامج الإنمائي لتبادل المعارف والخبرات. وركزت هذه الجولات على حالات التزاع وحله، والمصالحة، والسلام المستدام. ونشأ أيضا مجال تحديد الحلول للأزمات المحتملة كمجال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نظاما عالميا لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين هذه البلدان. ويوفر هذا النظام موقعا عالميا لبلدان الجنوب على الإنترنت ييسر تبادل التكنولوجيا والأصول والخدمات والموارد المالية المرتكزة إلى قوى السوق بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني. ويتألف هذا النظام من أربعة عناصر: (أ) تبادل التكنولوجيا؛ (ب) وتبادل الاستثمار في التنمية البشرية؛ (ج) والاقتصاد الخلاق؛ (د) وتغير المناخ.

٣٨ - وعززت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب "شبكة المعلومات من أجل التنمية"، وهي نظام على الإنترنت لتبادل المعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشارك البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، للتحضير للمنتدى الخامس لقطاع الأعمال في أفريقيا وآسيا في أوغندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وركز المنتدى على صناعة السياحة وتنفيذ استراتيجية للتنمية السياحية.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٩ - يسترشد البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بالاستراتيجيات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات التي تركز عليها خططهما الاستراتيجية. وبدأ البرنامج والصندوق مبادرات عالمية وشعبية لتعزيز القدرات الوطنية على إدماج المساواة بين الجنسين في تخطيط التنمية الوطنية وأطر الميزانية. وتسعى المنظمتان إلى تحسين المساءلة وبناء القدرات لتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم التمكين السياسي للمرأة.

٤٠ - وتعاون صندوق السكان مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تقديم الدعم لموظفي الأمم المتحدة وشركائها في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ويعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مع اليونيسيف وشركاء آخرين في وضع مواد تثقيفية تتعلق بمسائل التنمية الجنسانية. ووضع صندوق السكان من أجل أصحاب المصلحة مجموعة مواد تدريبية شاملة على نهج قائم على حقوق الإنسان، وعمل البرنامج الإنمائي مع هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية. ويستضيف البرنامج الإنمائي موقعا عالميا على الإنترنت للمشتغلات في الحقل السياسي. وبدأ صندوق

السكان واليونيسيف برنامجا مشتركا عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وختانهن في ١٢ بلدا.

٤١ - وأجرى البرنامج الإنمائي تحليلا للبعد الجنساني للأزمة الاقتصادية العالمية وأصدر مذكرة لتوجيه السياسات بشأن طريقة تحويل الأزمة إلى فرص تتاح للفقراء من النساء والرجال. ويوفر صندوق السكان الموارد والأدوات لكي لا يتأثر حصول النساء والفئات الضعيفة على الخدمات الصحية سلباً بالأزمة الاقتصادية. وقاد البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مشاورات عالمية، وأجرى تقييمات للاحتياجات على الصعيد القطري ودعماً بمبادرة شعبية وعملية المنحى لبحوث السياسة العامة تهدف إلى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

٤٢ - وركز البرنامج الإنمائي جهوده على تنفيذ جدول أعمال من ثمانية نقاط يتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في منع الأزمات والانتعاش منها. ويسعى البرنامج الإنمائي، في تنفيذ جدول الأعمال، إلى دعم البلدان خلال الأزمات، وبعد انتهائها في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، أوفد البرنامج الإنمائي مستشارين رفيعي المستوى في المجال الجنساني للعمل في سبعة بلدان تمر بمرحلة نزاع أو خرجت من مرحلة النزاع. واضطلع هؤلاء المستشارون بأدوار مهمة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥، و ١٨٢٠، و ١٨٨٨، و ١٨٨٩ بخصوص المرأة والسلام والأمن. وبدأ البرنامج الإنمائي أيضا بمبادرات تهدف إلى دراسة تمويل المساواة بين الجنسين في برامج الإنعاش المبكر وكفالة المشاركة السياسية والمدنية للمرأة في الانتخابات التي تجرى بعد انتهاء النزاع.

٤٣ - ويعزز البرنامج الإنمائي وصندوق السكان الجهود الرامية إلى إدخال بعد جنساني في مسائل من قبيل البيئة والتنمية المستدامة. وأصدر البرنامج الإنمائي دليلاً مرجعياً بشأن نوع الجنس وتغير المناخ، كما أعد صندوق السكان مجموعة موارد شاملة تتناول نوع الجنس والسكان، وتغير المناخ.

٤٤ - ويقود البرنامج الإنمائي الشركاء في التحالف العالمي لتغير المناخ الذي يسعى إلى كفالة أن تراعي السياسات والمبادرات المتعلقة بتغير المناخ كل من على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، الأبعاد الجنسانية وأن تشرك المرأة في عمليات اتخاذ القرار. ويدمج البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المسائل الجنسانية في مبادراتهما المتعلقة بالفرق والبيئة عن طريق إشراك الشبكات النسائية وكفالة مراعاة المبادرات للمنظور الجنساني.

٤٥ - وأقام صندوق السكان والبرنامج الإنمائي شراكات مع شبكات المجتمع المدني التي تدمج المسائل الجنسانية في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. وعمل صندوق السكان مع

الشركاء في التنمية على مساعدة الحكومات في بناء القدرات في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتمثل الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني أحد السبل الرامية إلى كفالة احترام الحقوق الاقتصادية للمرأة في نظم التخطيط والتمويل الوطنية. وسيساعد صندوق السكان أيضا على كفالة إدراج برامج تهدف إلى القضاء على تشويه الأعضاء والتناسلية للإناث وختانهم في أطر العمل الإنمائية الوطنية.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٤٦ - تواجه الأمم المتحدة وشركاؤها حالات يفضي تصاعد التوتر والعنف والكوارث الطبيعية فيها إلى توقف التنمية أو عكس مسار مكاسب التنمية السابقة. وتجعل هذه الأحداث البلدان أكثر ضعفا من أي وقت مضى. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عدد الجائعين في العالم بأنه سيتجاوز بليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، أي ما يقرب من سدس عدد سكان العالم. وقد يضطر مئات الملايين من الناس في السنوات العشر أو العشرين المقبلة إلى الارتحال من جراء النزاعات أو الفيضانات أو حالات الجفاف أو ارتفاعات مستوى سطح البحر.

٤٧ - ورغم أن آثار تغير المناخ محسوسة على الصعيد العالمي، فإن الوطأة الكبرى من جراء تغير المناخ تقع على كاهل أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا. وتتأثر النساء بشكل خاص، إضافة إلى ما يصيبهن من الاختلالات الهيكلية التي يواجهنها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وينحو العنف والكوارث إلى تعميق وإدامة هذه الاختلالات.

٤٨ - ويشهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جنبا إلى جنب مع شركائهما من المنظمات، نشوء احتياجات إنسانية دورية وواسعة النطاق في المناطق التي لا تتوافر فيها الخبرة أو الدراية الواسعتين. ونتيجة للتواجد الميداني للبرنامج الإنمائي والصندوق وقدرتهما على التواصل مع الشركاء المحليين، فبوسعهما دعم الجهود الرامية إلى الحد من احتمالات تعرض الدول للآزمات والنزاعات، وتعزيز مبادئ التنمية البشرية في الظروف الإنسانية، وإرساء الأسس للانتقال من 'الإغاثة إلى التنمية'.

٤٩ - ويجب أن يقوم البرنامج الإنمائي والصندوق ببناء قدرات وطنية وإقليمية أقوى، وتجميع الموارد الإقليمية لتمكين البلدان من أن تستجيب سويا للشواغل المشتركة وتساعد بعضها بعضا في أوقات الحاجة. ويمثل منع نشوب النزاعات والتأهب للكوارث والحد من الأخطار على الصعيد المحلية والوطنية والإقليمية أولويات للبرنامج الإنمائي والصندوق، جنبا إلى جنب مع تطوير نموذج للأعمال في مجال الاستجابة الإنسانية وجهود الإغاثة.

٥٠ - ويقدم البرنامج الإنمائي دعماً تقنياً لأكثر من ٤٠ بلداً معرضاً للكوارث من خلال دمج إدارة أخطار الكوارث في تخطيط وبرمجة التنمية، وتعزيز الهياكل المؤسسية للتأهب للكوارث. ويعزز البرنامج الإنمائي الخبرة التقنية الوطنية اللازمة لتحليل الأخطار المتعلقة بتقلبات المناخ وتطوير حلول في مجال إدارة الأخطار.

٥١ - ويقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء منظومة الأمم المتحدة، بدعم أعمال تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث وتصميم أطر الإنعاش في غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتعالج هذه التقييمات آثار الكوارث الطبيعية وتقدم رؤية لإعادة بناء البنية التحتية وإصلاح الخدمات العامة.

٥٢ - وقدم الصندوق دعماً إلى نحو ٦٠ بلداً وعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لبناء توافق في الآراء بشأن قضايا الصحة الإنجابية في حالات الأزمات التي طال أمدها وحالات الإنعاش. وسعى الصندوق إلى تعميم مراعاة الشواغل الجنسية في الحالات الإنسانية، وقام، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بوضع أداة للحصول على المعلومات الجنسية لتحسين تحليل الفجوات بين الجنسين في حالات الإنعاش.

٥٣ - ويقوم مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي بتنفيذ خطط عمل للإنعاش المبكر في خمسة بلدان. وهي تشمل تعزيز القدرة على تنسيق وبرمجة حالات الإنعاش المبكر ومشاريع إنعاش مبكر على الصعيد المحلي. وحيث أن البرنامج الإنمائي طرف في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي الآلية الأساسية لتنسيق المساعدة الإنسانية بين الوكالات، فهو يساعد على إنشاء آليات لتنسيق الإنعاش المبكر في ٣٢ بلداً ويدعم أعمال تقييم الاحتياجات والأطر الاستراتيجية في عشرة بلدان.

٥٤ - وقام البرنامج الإنمائي والصندوق بأدوار فعالة في فرقة العمل العالمية لخدمات القوات النظامية، وفي فريق الأمم المتحدة العامل المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدم البرنامج الإنمائي دعماً تقنياً لـ ٢٤ برنامجاً وطنياً لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وساهمت هذه البرامج في نزع سلاح وتسريح أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ مقاتل سابق، وقدمت مساعدات إلى ٦٠ في المائة منهم في مجال إعادة الإدماج. ويقود الصندوق الجهود المبذولة لضمان إدراج قضايا الصحة الإنجابية والقضايا الجنسية في المبادئ التوجيهية المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٩، ساهم البرنامج الإنمائي والصندوق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التالية: (أ) القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المتعلق بصون السلام والأمن الدوليين؛ فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية؛

(ب) القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع؛
(ج) القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المتعلقان بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

٥٦ - وفي عام ٢٠٠٨، ساهم البرنامج الإنمائي في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام من خلال ٣٩ مشروعاً في ١١ بلداً. وقد قدمت المشاريع دعماً لعمليات السلام من خلال إصلاح القضاء وقوات الأمن عن طريق إجراء حوار بشأن المصالحة، ومن خلال تعزيز مهام الحكومة.

٥٧ - وفي مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، سيركز البرنامج الإنمائي والصندوق بقدر أكبر على ما يلي: (أ) الأنشطة الوقائية للحد من احتمالات التعرض للزلازل والكوارث؛ (ب) الصلة بين النزاعات والكوارث وتغير المناخ؛ (ج) الحلول المستدامة من خلال تقوية الشراكات؛ (د) استخدام التكنولوجيات الجديدة والنظم المتقدمة لمواجهة حالات الطوارئ.

رابعاً - تحسين عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

الاتساق والفعالية والأهمية

٥٨ - بعد إقرار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لنظام الإدارة والمساءلة الخاص بالمنسقين المقيمين، عمل البرنامج الإنمائي والصندوق واليونيسيف مع شركاء آخرين للأمم المتحدة لتنفيذ ورصد هذا النظام فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ووضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً توصيفاً جديداً لوظيفة المنسق المقيم ومبادئ توجيهية بشأن علاقات العمل الخاصة بالمنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية آلية لتسوية المنازعات بين المنسق المقيم وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٩ - وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتسعى المبادئ التوجيهية المنقحة، التي يتوقع أن تستكمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، إلى تبسيط عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وجعلها أداة برمجة على الصعيد القطري تتسم بالمرونة ولا تستغرق وقتاً طويلاً، وتكفل قدراً أكبر من المساءلة عن النتائج. ويشارك البرنامج الإنمائي والصندوق بنشاط في المناقشات.

٦٠ - وساهم البرنامج الإنمائي والصندوق في مبادرة مشتركة بين الوكالات لوضع صيغة تشغيلية موحدة لأداء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولإبلاغ الحكومات الوطنية

بالنتائج، وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. وسيفضي ذلك إلى زيادة مواءمة ممارسات الإبلاغ وتقليل العبء المالي الناجم عن تقديم تقارير متعددة.

٦١ - وتقوم أيضا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بمشاركة نشطة من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، بوضع مبادئ توجيهية 'لإطار ميزانية واحد'. وستعزز المبادئ التوجيهية الاتساق والشفافية في عملية التخطيط والميزنة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري من خلال بيان الأنشطة الممولة والأنشطة غير الممولة لكل منظمة من المنظمات في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستتيح مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٠.

٦٢ - وقد شارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عمليات التقييم التي اضطلعت بها الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار نهج 'توحيد الأداء' لعام ٢٠٠٨. وأشارت نتائج هذه العمليات التي أعلنت في تقرير تجميعي إلى ما يلي: (أ) ازداد تعزيز قيادة وملكية الحكومات وذلك لضمان أن تدعم الأمم المتحدة أولويات التنمية الوطنية؛ (ب) ازداد تعزيز وظيفة المنسق المقيم في أعقاب توضيح تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) تعتبر عملية البرمجة عملية أكثر تنسيقا واتساقا وشمولية من جميع ولايات وخبرات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٣ - وعزز البيان الختامي للاجتماع الحكومي الدولي للمشاريع الرائدة المنفذة في إطار البرامج القطرية في مجال 'توحيد الأداء'، الذي عقد في كيغالي، رواندا، من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، النتائج التي توصلت إليها عمليات التقييم التي أجريت في إطار نهج 'توحيد الأداء' لعام ٢٠٠٩.

الأبعاد الإقليمية

٦٤ - يشارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مشاركة نشطة في أفرقة المديرين الإقليمية. وتضطلع أفرقة المديرين الإقليمية بما يلي: (أ) تقديم الدعم التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ب) ضمان جودة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ج) إجراء تقييمات لأداء المنسقين المقيمين؛ (د) تسوية المنازعات، وذلك على النحو المبين في نظام الإدارة و المساءلة المتبع في إطار نظام المنسقين المقيمين. وتسهم هذه الأفرقة أيضا في آليات التنسيق الإقليمية في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.

٦٥ - وتتنظم بعض أفرقة المديرين الإقليمية، من قبيل الأفرقة الموجودة في شرق وجنوب أفريقيا، في مجموعات. وتشمل المجموعات ما يلي: (أ) دعم الجودة وضمانها، ودعم البرامج؛

(ب) الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تنمية القدرات؛ (د) الجنسانية وحقوق الإنسان؛ (هـ) التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة للحالات الإنسانية؛ (و) الأمن الغذائي؛ (ز) الصحة؛ (ح) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ط) الاستدامة البيئية؛ (ي) تغير المناخ. ويتمثل التحدي في مدى قدرة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المشاركة على الصعيد الإقليمي، نظرا لاختلاف آلياتها التنفيذية وتباين تواجدها في بعض المناطق. وتتزايد مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة في أفرقة المديرين الإقليمية بصورة مستمرة.

٦٦ - وأسفر إنشاء مكاتب إقليمية للصندوق عما يلي: (أ) عمليات أكثر فعالية؛ (ب) تحسين علاقات التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ج) تعزيز التركيز على العمل الميداني. ويعمل البرنامج الإنمائي والصندوق مع المنظمات الشريكة للأمم المتحدة لضمان أن تعزز أفرقة المديرين الإقليمية دعمها للبرمجة على الصعيد القطري.

تكاليف المعاملات وكفاءتها

٦٧ - من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بدعم مواءمة ممارسات الأعمال. ويتوقع أن يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم مجموعة متوائمة من الأنظمة والقواعد المالية لمجالس إدارات كل منها في عام ٢٠١١، وذلك في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٩، وافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواءمة عمليات الشراء على الصعيد القطري. وتقوم المجموعة بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالخدمات المشتركة الخاصة بالمكاتب القطرية وبرنامجها التدريبي. ولتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المالية العامة، يواصل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تنفيذ النهج المتوائم للتحويلات النقدية في البرمجة على الصعيد القطري. وقاما أيضا بتجربة قواعد تشغيل مشتركة للمعلومات والاتصالات هذا العام في بلدين رائدين في إطار نهج 'توحيد الأداء'.

٦٩ - ويقوم الفريق العامل المعني بأعمال التمويل والمالية ومراجعة الحسابات المشتركة، الذي يشارك صندوق السكان في ترأسه، بإعداد مذكرة توجيهية بشأن إطار الميزانية الواحد. وسيتيح ذلك لمؤسسات الأمم المتحدة تحديد الوفورات الناجمة عن الكفاءة في إطار الميزانية الإدارية واستخدام الأموال في برامج كل منها. وبناء على إنجازات صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أنشئ صندوق جديد لدعم مبادرات 'توحيد الأداء' على الصعيد القطري.

وقد دفع الصندوق الجديد أكثر من ٨٠ مليون دولار للبلدان الرائدة وغيرها من البلدان لتعزيز الاتساق والتنسيق في تنفيذ البرامج.

قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري

٧٠ - يلتزم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بتعزيز قدرتهما على الصعيد القطري بغية الاستجابة للتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. بما في ذلك (أ) إيلاء مزيد من الاهتمام للإدارة القائمة على تحقيق النتائج؛ (ب) تحسين الرصد والتقييم؛ (ج) البرمجة الموضوعية والمتجاوبة؛ (د) التوازن بين الجنسين؛ (هـ) تنمية القدرات. وشاركت المنظمتان كلتاهما في برامج التدريب التوجيهي للموظفين (بما في ذلك البرامج المخصصة للمنسقين المقيمين والممثلين ومديري المكاتب القطرية)، وفي تقييمات القدرة الداخلية وإعادة التساوق، وإدارة وتقييم الأداء.

٧١ - ويتعاون البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء في تصميم نماذج تدريبية لتنمية قدرات الموظفين وأدائهم، بما فيها نماذج مخصصة لحلقات العمل المكرسة لمهارات القيادة والتنسيق لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويدعم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أيضا البرنامج المسمى "الأمم المتحدة مهتمة بالأمر" الذي يعنى بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل.

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٧٢ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان الموارد اللازمة لتوسيع نطاق تغطية التقييمات المستقلة وشاركوا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي يرأسه البرنامج الإنمائي.

٧٣ - وفي عام ٢٠٠٨، أتم البرنامج الإنمائي تسعة تقييمات لنتائج التنمية، وزاد تغطيته بنسبة ١٠٠ في المائة. وتغطي التقييمات الجارية لنتائج التنمية ١٥ بلدا آخر، وإطارا واحدا للتعاون الإقليمي لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وإطار التعاون الإقليمي الثالث للدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى البرنامج الإنمائي تقييما لعمله مع صندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أجرى الصندوق ١٢٠ تقييما: ١١٢ تقييما على الصعيد القطري، وثمانية تقييمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد القطري، أجرى الصندوق تسعة تقييمات بالاشتراك مع غيره من مؤسسات الأمم المتحدة. واضطلع الصندوق أيضا

بتقييم مواضيعي لاستجابته للحالات الإنسانية. وقدم التقييم توصيات بشأن تنفيذ استراتيجية الصندوق في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية، ودور الصندوق في تنسيق الأمم المتحدة للاستجابات للحالات الإنسانية، وما يتصل بها من عمليات وهياكل داخلية.

٧٥ - وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على السياسة التقييمية التي يتبعها الصندوق (DP/FPA/2009/4)، والتي تسعى إلى ضمان أن يكون التقييم في الصندوق مهمة شاملة تعزز المساءلة والرقابة والتعلم بهدف دعم قرارات الإدارة وتحسين فعالية البرامج. ويقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بتعزيز قدرتهما على التقييم من خلال المساهمة، عن طريق فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تحسين أساليب قياس فعالية التنمية والنهج المتبعة في تقديم التقارير عنها.

خامسا - المتابعة

٧٦ - ينفذ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات من خلال خططهما الاستراتيجية. والمجالات الرئيسية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات مدرجة في الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي تُرصد من خلال المؤشرات المعتمدة في أطر الإدارة والنتائج الإنمائية. ويشدد البرنامج الإنمائي والصندوق على الملكية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية.

٧٧ - وتحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي الخطوط العريضة للدور المزدوج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، بوصفه مديرا لنظام المنسقين المقيمين وبرنامجا إنمائيا تنفيذيا وشريكا في هذا المجال. وفي هذا السياق، فإن مصفوفة النتائج المؤسسية للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي تشير إلى نواتج مؤسسية رئيسية، ومؤشرات وأهداف تتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٧٨ - تشمل النتائج المؤسسية وما يرافقها من نواتج ما يلي: (أ) التركيز على تحسين الفعالية والكفاءة والاتساق وتأثير جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، ومساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية؛ (ب) تعزيز ملكية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين؛ (ج) نظم إدارة معارف المنسقين المقيمين؛ (د) تعزيز قدرات المنسقين المقيمين؛ (هـ) تعبئة الموارد اللازمة لعمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (و) تعزيز الإبلاغ عن الآثار المترتبة في الموارد؛ (ز) تعزيز ترتيبات الشراكة مع شركاء الأمم المتحدة؛ (ح) إقامة شراكات أكثر تنظيما مع المؤسسات المالية الدولية.

٧٩ - ويقدم البرنامج الإنمائي تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهدافه الإنمائية. وتناول أحدث تقرير تفعيل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2009/11).

٨٠ - ووفقاً للمبين في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2007/17)، يدعم الصندوق البلدان في تنفيذ الأولويات الوطنية المتصلة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على أساس اضطلاع البلدان المستفيدة من البرنامج بالملكية والقيادة الوطنيتين.

٨١ - وتشكل تنمية القدرات الوطنية القوة الدافعة الرئيسية لعمل صندوق السكان على الصعيد القطري. ويرصد الصندوق الدعم الذي يقدمه لتنمية القدرات من خلال مجموعة مرجعية من النواتج في خطته الاستراتيجية. والتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ هي التي توجه استراتيجية الصندوق بشأن إصلاح الأمم المتحدة، الذي يشكل إحدى أولويات الصندوق. وقد أدرج الصندوق ناتجاً بشأن إصلاح الأمم المتحدة في إطار نتائج الإدارة في خطته الاستراتيجية، ويقوم برصده من خلال المؤشرات والأهداف.

٨٢ - ويقدم الصندوق تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي عن التقدم الذي أحرزه فيما يتعلق بالمؤشرات في أطر التنمية والإدارة القائمة على تحقيق النتائج التي يعتمدها. ويقدم أحدث تقرير، (DP/FPA/2009/2 (Part I))، معلومات عن المؤشرات ذات الصلة بمساهمات الصندوق في المجالات الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وتشمل هذه المجالات مشاركة الصندوق في البرمجة المشتركة، وإدماج المسائل الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون في مجال تنمية القدرات.

سادساً - التوصية

٨٣ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (E/2010/5) وأن يحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مصحوباً بتعليقات وتوجيهات الوفود المشاركة.